



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⴻⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

الكلمة السيدة آمنة بوعياش،
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مؤتمر

"معايير دولية لحظر استخدام الأديان لأغراض
سياسية

الرباط 11-12 ماي 2022

السيدات والسادة

الحضور الكرام

يلتئم فاعلون وخبراء، من ثقافات وانتماءات وديانات ومشارب ومسارات عديدة ومتعددة وطنية ودولية، بالرباط، والتي كانت، كذلك، سنة 2012 فضاء الحوار والتداول الذي توج بإعلان الرباط لنبذ الكراهية والعنف والتطرف، واليوم، تشهد الرباط، مرة أخرى، لقاء دوليا، بخصوصية هامة وراهنية متجددة، لا سيما في ظل التحديات الناشئة المتزايدة وما تتطلبه من يقظة لتعزيز قيم حقوق الانسان واعمالها.

إننا، بالمجلس الوطني لحقوق الانسان، نقدر، أيما تقدير، إثراء النقاش في القضايا الشائكة لفئات متعددة من المجتمع، لأننا نسعى، أن تكون المرتكزات الحقوقية، بمبادئها ومعاييرها، بما تتضمنه من مساواة، وما توفره من إمكانيات للتصدي لكل أشكال التمييز والتطرف والنزوع نحو العنف والإقصاء، أساس ومرجعية لبلورة قوانيننا ولتغيير المقاربات الداعية للكراهية، مع ما قد يترتب عنها من التحريض على العنف ورفض الآخر، المختلف عنا، باللون، أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

إن اتساع دوائر التعصب، العابر للحدود، والعنف القائم على رفض أفراد أو مجموعات، وأحيانا حتى مجتمعات، يتعاضم، يوما بعد يوم، بفعل التحولات الكبرى التي يعرفها العالم، في قيمه ومن جراء الاتساع الكبير لوسائل

التواصل الاجتماعي، ولدورها كذلك، وللأسف، في نشر قيم عدائية لحقوق الانسان.

نتابع، جميعا، الحضور الكريم، حوارات في مختلف مناطق العالم، وفي أزمنة متعاقبة، بين حقوق الإنسان وبعض القيم الدينية. ويرى أغلب الحقوقيين أنها، ليست في جوهرها، صراعا بين "الأديان" و"حقوق الإنسان"، بل مفتعلة وضمن ايدولوجيات سياسية متطرفة، حكمتها وما زالت تحكمها، في الأغلب الأعم، تأويلات، تغفل جوهر حماية حقوق الإنسان للأديان وللحق في ممارسة شعائرها.

ونعرف جيدا، أن العلاقة بين الأديان وحقوق الإنسان، خلال فترات، ميزها تعاون، يعكس الإيمان المشترك بكونية كرامة الإنسان وأسسها في الأديان والفلسفات والحضارات.

إن مسلسل تأصيل حقوق الإنسان وتأسيسها الفكري، أغنته مساهمات فلاسفة ومفكرين من توجهات ومناطق وثقافات ومعارف متعددة، كل من موقعه وخلفياته، لوضع، الإطار والمنهج الذي يكرس حماية الاختلاف والتنوع وحرية التفكير، والحق في ممارسة شعائر الدين وحرية العقيدة، على أساس المساواة بين الجميع.

اسمحوا لي، للحظة، الحضور الكريم، أن أستحضر أمامكم وباعتزاز تجربة دير توميلين أو "الحجارة البيضاء" بالأمازيغية، وهو دير مسيحي،

أحدث سنة 1952، بالقرب من مدينة أزرو بالأطلس المغربي، كنموذج، من شأنه إلهامنا جميعا، وباعتباره نموذجا غير مؤسساتي للحوار بين الثقافات والحضارات في فضاء حر، واستضاف من 1956 إلى 1968، ضمن ما كان يطلق عليه "الملتقى الدولي لتومليلين" عدة شخصيات من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا ومن جميع الأديان، وانعقدت، أولى، هذه اللقاءات تحت رعاية المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، إنها ذاكرة جماعية، أكدت منذ أكثر من 70 سنة، أن النقاش التعددي، ممكن، وواقع وأن الاحتفاء المشترك بمعتقدات وأفكار الجميع لا يتطلب سوى قدرة الاستماع والابتعاد عن التقاطب والتشدد polarisation .

وأذكر هنا أيضا المؤتمرات التي رعتها اليونيسكو حول موضوع "الحوار بين الأديان"، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي أقر كونية حقوق الإنسان وعدم تجزأتها، إنها، بذلك، تؤرخ للحظات ذات أهمية ورمزية ولأثرها الكبير في تطوير فعل حقوق الإنسان في الحياة العامة والخاصة للإنسان.

إن اختلاف الناس في أنماط الثقافة والسلوك والدين والسياسة، لا يلغي مع ذلك، وجود قواسم مشتركة بين الناس جميعا، وهي تلك التي تتعلق بماهية الإنسان، أي ما يجعل من الإنسان إنسانا، بصرف النظر عما يميزه عن الآخرين.

ولذلك فإن كونه حقوق الانسان إنما تتعلق بهذا المشترك والذي تتخذ منه الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان موضوعا لها، وتدخل في إطار المشترك الإنساني أو ما يسميه المفكر عبد الله العروي "المتاح للبشرية جمعاء".

فعالمية حقوق الإنسان، تأسست وتطور باستمرار، من أجل الحفاظ وحماية، ما هو موجود، في صلب أي هوية لمختلف الثقافات والحضارات، غير أن، في نفس الآن، يثير لدينا، ترسيخ عالمية حقوق الإنسان، التساؤل عن مدى التقائية الثقافات التي تشكل حقوق الإنسان التعبير المشترك عنها، والتي يتحتم عليها، أن تواجهه، كل يوم، توترات ذات طبيعة هوياتية، وأشكالا مختلفة من التطرف العنيف، وتنامي خطابات الإقصاء والكرهية.

يجدر التذكير هنا، السيدات والسادة، أن خطة عمل الرباط التي اعتمدت في أكتوبر 2012، تجمع الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن عدة أورش عمل للخبراء وفاعلين عقدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف وفيينا ونيروبي وبانكوك وسانتياغو دي شيلي، والرباط، بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، والتي تحولت تدريجيا إلى مرجع استراتيجي ضمن منظومة الأمم المتحدة والنظم الدولية والإقليمية، كما اعتمدت استراتيجية خطة وعمل الأمم المتحدة بشأن مناهضة خطاب الكراهية ليونيو 2019 على خطة عمل الرباط.

اننا، إذن مطالبون، كمجتمع، أن نحارب نزوعات الانطواء على الذات ونبني ونجدد مقاربتنا لتكون مبتكرة تواكب حركية التفكير وتفتح على الإشكاليات الحقيقية للمجتمع، فالدين وحقوق الانسان يتشاركان نفس الأساس ألا وهو فك العلاقة ما بين الخصوصي والكوني، ما بين الفرد ومحيطه بكل جوانبه.

وأود، السيدات والسادة، أن اقتسم معكم، اليوم، كذلك، المقاربة التي اعتمدها مؤسسات وطنية بالملكة المغربية، لإدماج وإعادة إدماج المدانين على خلفية قضايا التطرف العنيف ويتعلق الامر، ببرنامج "مصالحة" الذي ينفذ بشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والرابطة المحمدية للعلماء والماندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج. وهو برنامج يقوم على 4 ركائز أساسية للمصالحة، المصالحة مع الذات؛ المصالحة مع المجتمع؛ المصالحة مع النص الديني؛ والمصالحة مع النظم والمعايير الدولية لحقوق الانسان ومع المجتمع في علاقته بالفرد وبالمؤسسات المؤطرة للحياة العامة.

إن هذه التجربة تثبت، هي الأخرى، أن الجهات الفاعلة الدينية، تشكل طرفا مهما في جهود تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها، وأن المقاربات والسياسات التي تهدف إلى مناهضة العنف الذي يرتكب باسم الدين، يجب أن تقوم على فهم شامل لجميع العوامل الكامنة وراءه ويجب أن تنفذ وفق مقاربة تشاركية فاعلة ووفق منهج ييداغوجي يعتمد الحوار كأساس.

السيدات والسادة

نطمح، السيدات والسادة أن يقدم مؤتمرنا، تعزيز الفهم حول أوجه التفاعل بين الجوانب الحقوقية والمجتمعية والأبعاد التنموية في علاقتها بالأديان، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز قيم العدالة والديموقراطية والحرية والمساواة، بما يضمن، خاصة، تمكين النساء والشباب والفئات الهشة، حيث أكدت عددا من الدراسات، أن هذا التمكين، يعد ضمانة أساسية لتحسين المجتمعات من كل أشكال التطرف، في جميع مناحي الحياة العامة والخاصة، ويشكل الخط الأممي للقواعد والمعايير والضمانات الأساسية لحماية حرية المعتقد ومناهضة كل أشكال التطرف باسم الأديان.

لقد تيمن المنظمون، لهذا اللقاء، بعاصمة المملكة المغربية، الرباط بمرجعيتها التاريخية والملتزمة بالسلم والحوار، عند التداول بمكان انعقاد هذا المؤتمر، الذي نطمح جميعا أن تكون وثيقته الختامية وأشغاله سندا جديدا يعزز منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان.